المؤسسة الدولية
للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين
تضامن • TADAMON

التقريـر الحقوقي الشـــهري

حول أوضاع الأسرى الفلسطينيين

١ - ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٥

تقرير شهري

٥ ديسمبر- ٢٠٢٥

ملخص تنفيذي

شهد شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٥ تصعيدًا غير مسبوق في حجم وخطورة الانتهاكات المرتكبة بحق الأسرى الفلسطينيين، حيث تكشّفت خلال هذا الشهر أدلة جديدة تؤكد أن سياسة الاحتلال داخل السجون لم تعد قائمة على العنف فقط، بل على نظام عقابي متعدد المستويات يهدف إلى الإخضاع والإيذاء الجسدي والنفسي، وصولًا إلى القتل البطيء.

فقد كشفت منظمة "أطباء لحقوق الإنسان – إسرائيل "عن استشهاد ٩٨ أسيرًا فلسطينيًا منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، وهي وفيات أخفتها إسرائيل ومنعت أي جهة من الوصول إلى ملفاتها أو التحقق من ظروفها. يُمثّل هذا الكشف أحد أكبر الأدلة على اتساع ظاهرة الإعدام الطبي والتعذيب المفضي إلى الموت.

وفي تطور خطير آخر، صادق الكنيست الإسرائيلي بالقراءة الأولى على قانون الإعدام للأسرى الفلسطينيين، ما يعكس توجهًا رسميًا لتقنين التصفية الجسدية وتحويل خطاب التحريض إلى تشريع يمنح الضوء الأخضر لقتل الأسرى بغطاء قانوني.

ويأتي ذلك بالتزامن مع:

- **ارتفاع معدلات التعذيب والإخفاء القسري**
- **الاستهداف السياسي والاعتقالات الجماعية**
- **حرمان المرضى من العلاج**
- **منع الصليب الأحمر من الزيارات**
- **تعميق سياسة العزل الانفرادي**
- **احتجاز آلاف من سكان غزة خارج أي إطار قانوني**

وتؤكد هذه الممارسات — بمجموعها — أنها ممنهجة وموسعة النطاق وترتقي إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

أولًا: البيانات الإحصائية التراكمية (حتى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٥)

البند	العدد
إجمالي عدد الأسرى الفلسطينيين	+٩٢٥٠ أسير/ة
المعتقلون الإداريون (دون تهمة أو محاكمة)	٣٣٦٨
الأطفال (دون سن ١٨)	+٣٥٠
الأسيرات	٥٠
منهن معتقلات إداريًا	١٣
طفلتان	٢
أسيرات من غزة	١
المحتجزون بموجب قانون "مقاتل غير شرعي"	١٢٠٥
الأسرى المحكومون بالسجن المؤبد	قرابة ١٢٠
الأسرى المرضى	مئات (بمن فيهم حالات حرجة وأورام وشلل)
أسرى مفرج عنهم بغزة	١٠

- الاختفاء القسري:
تُسجَّل مئات الحالات المؤكدة، مع مؤشرات قوية على وصول العدد إلى آلاف خاصة بين أسرى غزة الذين يُحتجزون في مواقع سرية ويُمنعون من الاتصال بذويهم أو المحامين.

- عشرات من أبناء غزة ما يزال مصيرهم مجهولًا
- من بينهم صحفيون، أطباء، ومسعفون
- بعض المختفين ظهروا لاحقًا في حالات صحية حرجة بعد شهور من التعذيب والعزل التام

ملاحظة على البيانات: تمثل هذه الأرقام الحد الأدنى للمعلومات المتاحة بسبب المنع الكامل لوصول المنظمات الدولية والإنسانية إلى مراكز الاحتجاز.

منذ اندلاع الحرب على غزة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، فرضت سلطات الاحتلال حظرًا واسعًا على الوصول إلى المعلومات داخل السجون، ومنعت المؤسسات الدولية والمحامين في حالات كثيرة من الاطلاع على أوضاع المرضى، ما يجعل الأرقام الحقيقية مرشحة لأن تكون أعلى بكثير من التقديرات السابقة.

ثانيا: حركة الاعتقالات خلال نوفمبر ٢٠٢٥

- **الاعتقالات والإعادة: ٤١٢ حالة في الضفة الغربية والقدس.**
  - تضمنت ٢٢ أسيرًا محررًا أعيد اعتقالهم.
  - ١٤ طفلًا.
  - ٢ نساء (من بينهن دكتورة أكاديمية).
  - ١ محامي.
  - ٢ نائب
  - رئيس بلدية
  - ٢ طبيب
  - مصور صحفي
  - ٢ جريح
  - إمام مسجد
- **أوامر الاعتقال الإداري: ٣٨٨ أمرًا (بما في ذلك التجديد).**

التقييم: يستخدم الاعتقال الإداري كأداة للعقاب الجماعي والاستهداف السياسي المنظم.

ثالثاً: الشهداء تحت الاحتجاز (القتل البطيء والإعدام الطبي)

- **إجمالي الشهداء منذ ١٩٦٧: ٣١٨ شهيداً.**
- **إجمالي الشهداء بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣: ٨١ شهيداً.**

- **شهداء نوفمبر ٢٠٢٥: شهيد.**

اسم الشهيد	المكان	العمر	ملاحظات
محمد حسين محمد غوادرة	جنين	٦٣	استشهد بسبب حرمانه من الرعاية الطبية والعلاج اللازم رغم معاناته من أمراض مزمنة.

تسليم الجثامين :تم تسليم جثامين ٤٦ أسيرًا إلى وزارة الصحة بغزة، شهدوا تعذيبًا وإعدامًا ميدانيًا، مع وجود شبهات حول سرقة أعضاء بعضهم.

الدلالة: تؤكد الصفقة على حجم الاعتقال العشوائي واسع النطاق في قطاع غزة، واستخدام المدنيين كرهائن وورقة ضغط سياسي، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

أبرز الانتهاكات الممنهجة

١. الحصار الطبي والإعدام البطيء :حرمان ممنهج مئات الأسرى المرضى من الرعاية الطبية المناسبة.

٢. منع زيارات الصليب الأحمر :حرمان تام للأسرى من زيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مما يعزلهم عن العالم الخارجي.

٣. التعذيب والعزل الانفرادي :ارتفاع حاد في استخدام التعذيب والعزل الانفاقي كأسلوب عقابي وإخفاء للمعلومات.

٤. التصوير والإذلال :بث مشاهد مسيئة تظهر تعذيب وإذلال الأسرى بشكل منهجي.

٥. التحريض العلني :تصريحات من مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى (بينهم الوزير [بن غفير]) تدعو صراحة إلى إعدام الأسرى.

الإطار القانوني للانتهاكات

الانتهاكات تُصنَّف ضمن:

- جرائم حرب — اتفاقيات جنيف (المواد ٢٧، ٣٢، ٧٦، ٩١، ٩٢)
- جرائم ضد الإنسانية — المادة ٧ نظام روما
- التعذيب — اتفاقية مناهضة التعذيب (CAT)

التوصيات

تدعو المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين (تضامن) المجتمع الدولي والجهات المختصة إلى:

١. التدخل العاجل :تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في هذه الانتهاكات.

٢. الضغط للإفراج :الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين الإداريين والأسرى المحتجزين دون أساس قانوني.

٣. الوصول الإنساني :تمكين اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات حقوق الإنسان من الوصول الفوري وغير المقيد إلى جميع مراكز الاحتجاز.

٤. المساءلة والمحاسبة :ملاحقة مرتكبي جرائم التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء والإهمال الطبي أمام المحكمة الجنائية الدولية.

٥. حماية خاصة :توفير حماية عاجلة لأسرى قطاع غزة، الذين يتعرضون لأقسى أشكال الانتهاكات والإخفاء القسري.

٦. وقف التحريض :الضغط على سلطات الاحتلال لوقف حملات التحريض الرسمية التي تهدد حياة الأسرى.

خاتمة:

تؤكد الوقائع والأرقام الواردة في هذا التقرير أن معاناة الأسرى الفلسطينيين ليست حالات فردية، بل هي نتيجة لسياسة رسمية ممنهجة تقوم عليها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، مما يفرض مسؤولية قانونية وأخلاقية عاجلة على المجتمع الدولي للتحرك الفعال لوقف هذه الجرائم وضمان محاسبة المسؤولين عنها.